٦ ــ التجارة الخارجية لقطاع غزة ، ومنذ بداية الخمسينات كانت تمول بأثمان الحمضيات المصدرة ، أي أن مستوردي قطاع غزة هم انفسهم مصدري الحمضيات ، باعتبار انهم الوحيدون الذيــن تتوفر لديهم المصــادر المالية . وأصبحت الشريحة العليا من طبقة التجار والتي تسيطر على تجارة الجملة هي من كبار الملاك ، الامر الذي زاد من أحكام قبضتهم على الحياة الاقتصادية في القطاع . وباعتبار ان زراعة الحمضيات طيلة فترة الخمسينات قد بقيت حكرا على كبار الملاك ، فان التجارة قد بقيت حكرا عليهم ايضا . وخلال هذه الفترة وضعت اسس تجارة القطاع الخارجية ، ونظمت علاقات كبار التجار في العالم الخارجي ، اضافة الى تراكم الرساميل في ايديهم . لهذا لم يكن من السهل على صغار منتجي الحمضيات ، ان يتجاوزوا كبار التجار أو أن تكون لديهم القدرة على منافستهم ، الامر الذي ابقى تجارة غزة الخارجية طيلة حقبة الستينات ايضا ، محتكرة بشكل رئيسي من بضعة اسماء ، هم من كبار ملاك مزارع الحمضيات في القطاع .

هذه العناصر الست شكلت محددات التجارة الخارجية والداخلية لقطاع غزة ، وعكست نفسها على صعيد القوانين التي وضعت لتنظيــم التجارة ، وكذلك على صعيد نمو التجارة واتجاه حركة السلع وانواعها .

من أهم القوانين التي صدرت ، بشأن موضوع التجارة كان القانون الذي صدر عن الحاكم الاداري العــام ، حيث نظمــت تراخيص الاستيراد وتحديد حصص الاستيراد من السلع المختلفة . ويسمح القانون المذكور « بأن يكون للمصدر الحق في استيراد ما قيمته ٥٠٪ من الموالح المصدرة على شكل سلع تموينية وسلع أخرى يحددها مدير المالية والاقتصــاد . و ٥٠٪ مواد تعبئة الموالح .. كما تسمح لمصــدري السلع الاخــرى باستيراد ٧٥٪ من قيمــة الصادرات على شكل سلع ومواد تموينية تحددها الادارة ، و ٢٥٪ لاستيراد السلع التي يرغبها التاجر ويحتاجها السوق بعد موافقة الادارة » (٢٤) .

كذلك فقد صدر قانون اخر يسمح « بالاستيراد بدون تحويل عملة على ان تحــدد السلــع المسموح باستيرادهــا مقدما بمعرفــة مديريــة المالية والاقتصاد » (٢٥) . وقد أتى هذا القانون بالنتائج المرجوة منه ، وبلغت نسبة المستورد بدون تحويل عملة ١٥٨٪ من قيمة المستورد مقابل صادر .

والواضح من نص القانونين المذكورين انهما يراعيان مصلحة المستهلك في القطاع ، كما يراعيان مصلحة التاجر أو المتمول . فهما قد سهلا امــور التجار ومصدري الحمضيات ، باعطائهم حق استغلال ارصدتهم بالتجارة ، ولم يلزماهم باعادة قيمة صادراتهم الى القطاع نقدا ، وكذلك السماح لهم بالاستيراد